البرنامج الانتخابي للرئيس يتجاوز التحديات.

نجحت الحكومة في تنفيذ ما نسبته ٦٤٪ من المرحلة الأولى للبرنامج الانتخابي لفخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية خلال الفترة الموازية لها من البرنامج العام للحكومة ٢٠٠٧- ٢٠٠٨، وساهمت في تنفيذ ما نسبته ٣١٪ من الفترة الكلية للبرنامج الرئاسي وأهدافه العامة ٢٠٠٦- ٢٠١٣ خلال فترة عملها.

◁كتب/ المحرر الاقتصادي

واستطاعت الحكومة تحقيق مستوى تنفيذ ٧٠,٥٪ للأهداف المحدّدة والكمية من البرنامج العام للحكومة خلال فترة عملها "أبريل ٢٠٠٧- ديسمبر ٢٠٠٨" وبمستويات متفاوتة لقطاعات ومجالات الإدارة والتنمية، حيث بلغت نسب التنفيذ ٧٨٪ لقطاعات البنية التحتية، و٧٢٪ لتنمية الموارد البشرية، و٦٧,٥٪ للإدارة الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية الواعدة، و٦٨٪ للإدارة العامة للدولة والخدمات، و٦٨٪ للتنمية الاجتماعية.

وأثمرت جهود الحكومة عن التحسّن في معدلات النمو الاقتصادي والعمل على إبقاء معدل عجز الموازنة عند مستوى ٤,٣٪ وفي حدوده الآمنة وتعزيز أدائها المؤسسي، كما إتّخذ البنك الدولي قراراً بجعل الموارد المالية المخصّصة لليمن للفترة ٢٠٠٩- ٢٠١٠ في شكل منح ومساعدات وليس قروضاً ميسّرة. وتقدّمت اليمن إيجاباً في إجراءات منح تراخيص البناء والاستثمار بتحقيق المرتبة ٣٣ من إجمالي ١٧٨ دولة والمرتبة ٥٠ في مؤشر بدء أعمال المشروع والمرتبة ١٢٢ في مؤشر حماية المستثمر في التقرير السنوي لبيئة الأعمال الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية، وتقدّم ترتيب بلادنا إلى ٩٨ بدلاً من المرتبة ١١٧ في التقييمات الدولية للأداء المؤسسي للحكومة منتصف ٢٠٠٨.

وأظهر تقرير الأداء الحكومي لعام ٢٠٠٨ المقدّم تحسّن أداء الحكومة في مكافحة الفساد وحماية المال العام الذي أسفر عن استعادة ما يقارب ٥٧ مليار ريال كانت ستتكبدها الدولة جرّاء ممارسة الفساد والتحايل على المال العام.

وانخفضت معدلات الفقر بمستوى جيد في المناطق الحضرية وتواضعت في المناطق الريفية، وتم الإبقاء على معدل نمو السكان في مستواه ٣٪، وتحسّن معدل الخصوبة من ٦,٢ إلى ٦ مواليد لكل امرأة.

كما حصل تطور في إدارة الاحتياطيات من النقد الأجنبي لتصل إلى ٨,٣ مليار دولار في حين بلغ حجم الاستثمارات في الخارج منها ما يقارب ٨,٢ مليار دولار، فضلاً عن معدلات النمو في عدد من القطاعات وعلى وجه الخصوص القطاعات الاقتصادية الواعدة.

مكافحة البطالة

وتراجعت معدلات البطالة في الاقتصاد إلى ١٥,٧٪ وحققت انخفاضاً متواضعاً بنهاية عام ٢٠٠٨ مقارنة بمعدل ١٦,١٪ في عام ٢٠٠٦، حيث تم خلال العام تنفيذ عدد من الإجراءات الحكومية ضمن إستراتيجية متعددة المجالات المتصلة بفئة النشء والشباب تنطلق من توفير الحماية لهذه الفئة والفرص المتكافئة في الحصول على نطاق مكتمل من الخدمات لتهيئة الإبداع وتنمية الشخصية المتوازنة والإيجابية لديهم وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تمثلت في تهيئة البيئة المناسبة لاستقرار الشباب وذلك بتخصيص أراضي لتنفيذ مشاريع إسكان للشباب وذوي الدخل المحدود في تسع محافظات بمساحة إجمالية تقدّر بـ ١٠,٧ مليون متر مربع.

كما تم البدء بالإجراءات التنفيذية لبناء ٥٠١٨ وحدة سكنية موزّعة على ثمان محافظات لذوي الدخل المحدود في إطار مشروع الصالح السكني وذلك بتسليم مواقع المشاريع، والبدء بتنفيذ عدد من المشاريع وأخرى تستكمل إجراءات مناقصاتها، بالإضافة إلى إعداد الدراسات والتصاميم لبناء وحدات سكنية في عدد من المحافظات، إلى جانب العمل على تجهيز التصاميم لـ ٥٠٠ وحدة سكنية للمعدمين "المهمشين" والبحث عن تمويل للتنفيذ.

البدء ببناء 5018 وحدة سكنية لذوي الدخل المحدود

تحسّن أداء الحكومة في مكافحة الفساد وحماية المال العام واستعادة 57 مليار

وقامت الحكومة بتخصيص أراض لتنفيذ مشاريع الشباب الزراعية في ثلاث محافظات وبمساحة إجمالية تقدّر بـ ٧٤,٣ مليون متر مربع.

وعمل برنامج تمويل المنشآت الصغيرة على تقديم المساعدة في خلق فرص عمل مدرّة للدخل للفئات الفقيرة من خلال توفير التدريب لتطوير وبناء القدرات وتقديم المساعدة الفنية والقروض لصغار المستثمرين، حيث بلغ إجمالي القروض المقدمة من صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة ثلاثة مليارات و٩٨ مليون ريال لتمويل ٥٢٧٠ منشأة صغيرة حتى نهاية العام ٢٠٠٨.

كما قدّم البرنامج الوطني لتنمية الأسر المنتجة العون والمساعدة للأسر التي تعيش تحت خط الفقر، وتنال المرأة نصيب الأسد في برامجه المتمثّلة في التدريب والتأهيل على المهن المنتجة والمدرّة للدخل وخلال العام الماضي تم تجهيز وتشغيل خمسة مراكز جديدة لتأهيل وتدريب الأسر المنتجة في كل من محافظات حجة وتعز وإب.

التنمية المحلية

واتجهت الحكومة من خلال برنامجها العام المنبثق من البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية نحو ترسيخ نظام السلطة المحلية وتعزيز اللامركزية إيماناً منها بضرورة توسيع الصلاحيات والانتقال إلى نظام حكم محلي واسع الصلاحيات يهدف إلى التنمية المحلية والارتقاء بأدائها. وقد ظهر ذلك جليّاً من خلال الانتخابات الخاصة بأمين العاصمة والمحافظين والتي جاءت كثمرة لتوجّه الحكومة وقناعة راسخة منها نحو توسيع المشاركة الشعبية في اتّخاذ القرار وإدارة الشأن المحلي وتتويجاً لمبادرة رئيس الجمهورية بضرورة تطوير قانون السلطة المحلية بما يكفل توسيع صلاحيات المجالس المحلية وما يتصل بتحديث البنية التشريعية والبناء المؤسسي للسلطة المحلية والتنمية المحلية للمجتمعات.

وبلغ عدد المشاريع التنموية والخدمية المنجزة في أمانة العاصمة والمحافظات خلال العام ٢٠٠٨ ما يقارب ٤٥٩٥ مشروعاً بتكلفة إجمالية بلغت ٤١٣,٤ مليار ريال، تخصصت في تلبية أولوية الاحتياجات التنموية في المحافظات.

وساهمت السلطة المركزية بتنفيذ عدد من المشاريع بلغ ٢١٤١ مشروعاً بتكلفة ٢٢٣,٦ مليار ريال لتصل نسبتها إلى حوالي ٥٤٪ من إجمالي تكاليف المشاريع المنفّذة في أمانة العاصمة والمحافظات خلال العام ٢٠٠٨.

تنفيذ 4595 مشروعاً تنموياً وخدمياً في أمانة العاصمة والمحافظات بتكلفة 413 مليار

الحماية الاجتماعية

واعتمدت الحكومة عدداً من البرامج الهادفة إلى التخفيف من الفقر وتحسين مستوى الدخل وخاصة في الريف المتمثّلة في تنفيذ المشاريع والبرامج الاستثمارية كثيفة العمالة وتوفير البنية التحتية المادية والاجتماعية التي ترتّب عليها خلق فرص عمل وتقليص البطالة وزيادة الفرص الاقتصادية للفئات الفقيرة بدعم وتمويل الإقراض الصغير والأصغر، حيث تمثّلت البرامج الحكومية في هذا الجانب في أنشطة عدد من الصناديق الموجّهة لتوليد فرص العمل وتنفيذ المشاريع الخدمية وتقديم القروض النقدية.

ويعد الصندوق الاجتماعي للتنمية أحد أهم آليات الحماية الاجتماعية وبرامج شبكة الأمان الاجتماعي والحد من البطالة حيث بلغ عدد المشاريع التي نفّذها الصندوق خلال العام ١٣٣٨ مشروعاً بتكلفة إجمالية بلغت ١٨٧,٥ مليون دولار توزعت على قطاعات مختلفة، ويقدّر عدد المستفيدين من هذه المشاريع حوالي ٣ ملايين فرد تشكّل نسبة الإناث منهم ٥٦٪ كما ساهمت مشاريع الصندوق في توفير فرص عمل بلغت حوالي ٧,٦ مليون يوم مؤقت.

ويعتبر مشروع الأشغال العامة أحد أهم العناصر الفاعلة لترجمة السياسات الحكومية إلى أعمال محلية على أرض الواقع وتنفيذ مشاريع تنموية نوعية تستهدف المناطق الريفية الأكثر فقراً وحرماناً ليساهم بشكل مباشر في تعزيز عمليات صنع وتنفيذ السياسات والأهداف الواردة في الخطط والاستراتيجيات الوطنية، ومن أجل ذلك فقد قام المشروع بتنفيذ ٣٦٤ مشروعاً بتكلفة إجمالية بلغت ٤٤ مليوناً و١٥٢ ألف دولار وفّرت هذه المشاريع أكثر من ١١٥ ألف فرصة عمل/ شهر ساهمت في تحسين الظروف المعيشية لهذه العمالة وعلى وجه الخصوص في المناطق النائية والمحتاجة وتوفير الخدمات الأساسية للمناطق المستهدفة، حيث يصل إجمالي عدد المستفيدين من المشاريع التي نفّذها مشروع الأشغال العامة خلال هذا العام إلى ١,٤ مليون مستفيد موزعين على ٢١ محافظة في ثمانية مجالات ويصل متوسط عدد المستفيدين من المشروع الواحد إلى ٤٨٠٠ مستفيد.

وبهدف توسيع مظلة الرعاية الاجتماعية لتشمل كافة الفئات المستحقة للإعانات النقدية في الريف والحضر، قام صندوق الرعاية الاجتماعية بتقديم إعانات نقدية للفقراء والمساكين والأيتام والأرامل ليصل عدد الحالات المعتمدة في الصندوق حتى نهاية عام ٢٠٠٨ إلى مليون و٣٧ ألفاً و٨٢٥ حالة، ورفع مبلغ الإعانة للحالات المشمولة بالضمان إلى الضعف من الربع الثاني من العام حيث بلغ إجمالي الإنفاق لهذه الحالات خلال العام ٣٥,٥ مليار ريال بنسبة زيادة بلغت ٨٨٪ عما تم صرفه لعام ٢٠٠٧ البالغ ١٩ مليار ريال.

كما قام صندوق تشجيع ودعم الإنتاج الزراعي والسمكي بدور رئيسي في قطاعي الزراعة والموارد المائية والأسماك حيث تتمثل أهم إنجازاته في زيادة الإنتاج وتحسين عمليات التسويق وتطوير القدرات الإنتاجية للمزارعين والصيادين بالإضافة إلى دعم المجالس المحلية.□

شهر الصيام والقيام..!!

كلام جامع

بسام الشكري

■ أمس الأول، السبت، حل علينا الشهر الكريم.. شهر الصيام والقيام «شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان»، فأهلاً ومرحباً بشهر العبادات وإكثار الذكر والتلاوات.. والتقرب إلى الله طمعاً في رضاه ورضوانه.. «اقرأوا القرآن لأنه يأتي يوم القيامة شفيعاً لأصحابه»-الحديث- أهلاً بشهر تطهير النفوس والقلوب والجوارح، من الخبث والرجس والأعمال السيئات، شهر التعاطف والتراحم والتآزر بين الأمة، شهر الخير والبر والإحسان والتعاون والسؤال عن المحتاج والفقير واليتيم!

رمضان كريم.. وشهر مبارك- أبناء يمن الإيمان والحكمة «الإيمان يمان والحكمة يمانية»، وتهنئة خالصة لكافة الزملاء الأعزاء، قيادة وأسرة تحرير وموظفي وقراء هذه الصحيفة «الميثاق»- ونسأل الله، أن يعيننا على صيامه وقيامه، وأن يجنبنا مسالك السوء والشر والبغضاء والحسد والنميمة والفتن، ويحيط هذا الوطن المعطاء بأمنه وأمانه، ويشمله برعايته وسكونه، وأن يرضى عنا بالأعمال الصالحات وأفضلها، ويتوب علينا ويرحمنا ويغفر لنا ما تقدم من ذنوبنا وشر أعمالنا.. إنه سميع مجيب.. «من صام رمضان إيماناً واحتساباً غُفر له ما تقدم من ذنبه»..

ومن أعمال البر والخير في هذا الشهر الفضيل المحببة الى الله تعالى ورسوله، ويجزي عنها أصحابه خير الجزاء أضعافاً، ويفتح أمامهم أبواب الحسنات- بعد المواظبة على الصلاة والإكثار في الذكر والتهليل والتسبيح وحسن التقوى ومخافة الله في الأقوال والأفعال- انفاق الزكاة والصدقات لمستحقيها من المعوزين والمعسرين والأيتام، وإجابة الداعي الى الخير وإعانة السائل والمحروم وإعانة الملهوف وشكر المعروف، ورحمة الصغير وإكرام الكبير والدعاء للوالدين، وزيارة الأرحام ومعاودة المرضى والسؤال عن الجار.. ورد المظالم والتحلل من أصحاب الحقوق، والوفاء بالعهد ورد الأمانة والصدق، وغض البصر عن محارم الله وحفظ اللسان إلاّ من الخير، وسلامة الصدر وترك الشحناء، والعدل بين الناس، والصفح والتسامح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وحسن اختيار الجلساء!

الأعمال الصالحات، كثيرة، وطريق الخير واسع.. وأبوابه مفتوحة، فمن أراد فإن الله يتقبل منا أحسن الأعمال، ويضاعف لنا الأجر في ميزان حسناتنا، ومن لم يرد فأمره متروك للخالق الواحد الأحد.. «فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره».

نسأل الله أن يتقبل منا ومنكم.. صيامنا وقيامنا، وصالح أعمالنا، ورمضان كريم، وشهر مبارك، وبالصحة والعافية والخير واليمن والبركات.. ومن العائدين السالمين.. وربنا ييسر الأمر ويرفع عنا البلاء والهم والغم.. ويرحمنا برحمته ويحيطنا بشفاعته، وينزع الجور من قلوب تجارنا المغالين.. ويخفف عنا لهيب وجور الأسعار التي أصبحت ناراً في نار. وأن تفاجئ الحكومة موظفي الدولة، بإعلانها عن «إكرامية رمضان» التي كثر الكلام حول صرفها من عدمها.. وحال الناس لا يحسد عليه.. والله من وراء القصد!!□

■ بداية وبحلول المناسبات العزيزة والغالية على أمتنا العربية والاسلامية وعلى شعبنا اليمني المتمثلة في حلول شهر رمضان المبارك شهر الخير والبركات وتزامن الاحتفاء بمناسبة تأسيس المؤتمر الشعبي العام في ٢٤ اغسطس ١٩٨٢م وإعلان انتصار الحق وجنده من أبناء القوات المسلحة والأمن على عناصر الباطل والضلال من الفئة الضالة والباغية من جند الشيطان.. وإننا لنجدها فرصة للتحدث عن الاسس والاهداف والمنطلقات التي سار عليها وأحتذى حذوها الشعب اليمني على مر العصور لتتضح البصيرة والمكانة الشامخة إزاء مختلف الظروف والأزمنة.

المؤتمر والتحديات المستقبلية

إنه شعب عريق ميال لفعل الخير والحق ومعادياً للشر والفتنة وشواهد التاريخ على ذلك كثيرة وما دون عن الحضارات الانسانية والمواقف النبيلة للشعب وأبنائه ابتداء بالملوك التبباعة والملكة بلقيس، وشمر يرعش، وآخرين» في حضارات معين وسبأ وحمير وامتداداتها ومروراً بالأنصار من أوو وناصروا الدعوة الاسلامية واستقبلوا خاتم الانبياء سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه من المهاجرين والدخول في دين الله أفواجاً وحمل راية الجهاد حتى وصول الدعوة الاسلامية الى مشارق الارض ومغاربها.. وفي التاريخ القريب إعلان الثورة على أعتى وأفسد نظام لا مثيل له أقيم على وجه الارض وهو النظام الإمامي الكهنوتي المستبد.. وأبشع استعمار استولى على ثروات الوطن وتلاقت مصالحه وأهواؤه مع أهواء ومصالح الأئمة وكلاهما قاما على سياسة فرق تسد وإثارة الفتن والكراهية والعنف والدعوات الضيقة السلالية والمناطقية والطائفية والمذهبية والقبلية.

لكن استطاع الثوار الاحرار من مناضلين بين أبناء الشعب أن يكتبوا بدمائهم الزكية ملحمة النصر لإرادة الشعب.

ولأن المؤتمر الشعبي العام هو التنظيم الذي عمل وهيأ لتحقيق أهداف الثورة اليمنية ممثلاً بباني نهضة اليمن فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام وأسسه ومنطلقاته المستمدة من الوسطية والاعتدال ومن أحكام الشريعة الاسلامية.

إن ماضي الشعب وحاضره اليوم قد تشابهت وتطابقت بعض الاحداث والفتن التي مورست وتمارس وترتكب بحقه من قبل أعداء الحرية والسلام والعدل الاجتماعي من بضعون مصالحهم فوق مصالح الشعب وانتهاج سياسة التجهيل والتضليل على أبنائه حتى يخضعوا لحكمهم وتسيير شؤونهم بالقوة.

أسس ومنطلقات المؤتمر تقوم على الوسطية والاعتدال

فالجميع قد تابع ورأى وسمع المتمردين والخارجين عن الدستور والقانون في صعدة من دعاة الإمامة وموروث النظام الشمولي من يحملون شعار لا صوت يعلو فوق صوت الحزب، والآخرين الذين جعلوا مصالحهم ترتكز على نتائج الصراعات والفتن ليقعوا على ظهر الوطن وجميع الاحزاب.

إن الشعب لازال بحاجة الى مواصلة المؤتمر الشعبي العام التنظيم الرائد ممثلاً بقيادته السياسية ومناصريه من مختلف شرائح المجتمع وفي مقدمتهم رمز الامة فخامة الاخ علي عبدالله صالح الزعيم الذي ترجم الى الوقائع الاهداف والحقائق التي صيغت فجر أول يوم تاسيس المؤتمر ، فالتمسك بأحكام الشريعة الاسلامية وإنتهاج الوسطية والاعتدال وتكريس النهج الديمقراطي والتمسك بالدستور والوحدة هي أهداف ومنطلق العمل السياسي والتنموي للمجتمع اليمني التي تضمنها الميثاق الوطني دليل العمل النظري والعملي للأمس وللحاضر وللمستقبل.

وان الواجب الوطني حاضراً ومستقبلاً يحتم على المؤتمر القيام بمواصلة انشطته ونهجه على مستوى أطره الداخلية والانشطة العامة في التوعية الشاملة لكافة المواطنين وتبصيرهم بالحقوق والواجبات الملقاة على عاتقهم إزاء مختلف القضايا وتعميم الثقافة الديمقراطية حتى يزول الضباب الذي خيم على الرؤية العامة بسبب الانشطة المضللة للاحزاب والوقوف صفاً واحداً الى جانب أبناء القوات المسلحة والامن للتصدي للمتمردين مهما كان الثمن وكانت التضحيات، فذلك يوجبه الدستور والنظام الداخلي للمؤتمر.

ناصر محمد العطار

التفاعل بخطى مدروسة ومستمدة من الدستور والقوانين ومن البرامج الانتخابية والسياسية لأعمال المؤتمر التي بموجبها صوت الشعب ونال ثقته وذلك في القضايا ذات الصلة بالتعديلات الدستورية وإجراء الانتخابات النيابية القادمة ومواصلة اعمال الحوار من عدمها مع أحزاب اللقاء المشترك..

وإن كنا نعتقد ونجزم بفشل الحوارات لأن النية مبيته لدى أحزاب المشترك هي الوصول الى فراغ دستوري.. والمطالبة ببدائل أخرى خاصة وأنه يتم استهلاك الوقت ولأكثر من ستة اشهر منذ إقرار بنود الحوار في فبراير من هذا العام للخوض بالتسويقات وربط ما يثار وأعمال التمرد التي تنفذ هنا وهناك والهروب من المواعيد الدستورية التي يجب الالتزام بها وهذا سيكون نشاط يتواصل للمشترك حتى تحقيق أهدافها، إضافة الى اشغال الشعب والمؤتمر بقضايا وأمور هي بعيدة عن أعمال الحوار وأعمال الانتخابات.

العمل على تنفيذ البرامج الانتخابية للمؤتمر وتنفيذ الدستور والقوانين

ان المؤتمر وإزاء مختلف الظروف والتحديات الماثلة ملزم بالآتي:

- استكمال تشكيل اللجنة العليا للانتخابات لتتولى مواصلة تنفيذ مهامها فهي الجهة المعنية وفقاً لنص المادة (١٠٤) من الدستور ونصوص قانون الانتخابات بالإعداد والاشراف و المراقبة على أعمال الاستفتاء والانتخابات.
- إجراء التعديلات على قانون الانتخابات العامة والاستفتاء وفقاً لما يخدم تطوير النظام الانتخابي.
- تقديم التعديلات الدستورية الهادفة الى تطوير النظام السياسي وتطوير وتحديث نظام السلطة المحلية كامل الصلاحيات وفقاً للبرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية، وممثلي المؤتمر للانتخابات المحلية ٢٠٠٦م، حين صوت الشعب لمرشحي المؤتمر ويعتبر موافقة ضمنية على ما تضمنته البرامج الانتخابية وعرضها على الشعب للاستفتاء ومن ثم إجراء التعديلات على القوانين والإعداد والتحضير للانتخابات النيابية القادمة، أما بقية الاحزاب فإن التزاماتها تكون أخلاقياً بالوفاء بالعهود والاتفاق والعمل على تمكين الشعب من ممارسة حقوقه.. ففي ظل السلوكيات ا لديمقراطية من حقها المقاطعة إذا قررت ذلك ولمبررات ترى أنها في خدمة العمل السياسي والانتخابات ثم لتترك للشعب حرية الاختيار وتحديد مصالحه.□

على المؤتمر توعية المواطنين وتبصيرهم بحقوقهم وتعميم الثقافة الديمقراطية

× رئيس الدائرة القانونية